تقويم السلامة المالية للمصارف: - دراسة تطبيقية مقارنة لعينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة الزمنية (2005 –2019) [1]

Evaluating the financial soundness of banks: - An applied comparative study of a sample of Iraqi banks listed in the Iraq Stock Exchange for the period of time (2005-2019).

أ.م. د علي أحمد فارس

باحث

كلية الادارة والاقتصاد / جامعة كربلاء

ali.ahmed@uokerbala.edu.iq

عذراء شهيد كاظم

باحث

كلية الادارة والاقتصاد / جامعة كربلاء

athraa.s@s.uokerbala.edu.iq

الملخص

تهدف الدراسة الى تحليل وتقويم السلامة المالية للمصارف. إنَّ سلامة النظام المصرفي تتميز بأهمية بالغة ، لأنها تقيس سلامة القطاع المالي لبلد معين ، وإنَّ تقويم السلامة المالية للمؤسسات المالية والبنوك على وجه الخصوص أمراً بالغ الأهمية , ويعدُّ من الواجبات الرئيسة للهيئات التنظيمية في أي اقتصاد. لذا فقد جرى اعتماد المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية مجتمعاً للدراسة لما لها من خصائص وسمات تميزها عن شركات الأعمال الأخرى, وقد جرى تطبيق الدراسة في المصارف التجارية والمدرجة في سوق الأوراق المالية البالغ عددها (10) مصارف عينة الدراسة , وبسلسلة زمنية امتدت (15) سنة من(2005 –2019) وتعتمد منهجية الدراسة على الاسلوب التحليلي لكونه اكثر ملائمة لطبيعة الدراسة ومجالها وأهدافها وتوصلت الدراسة الى أهم الاستنتاجات أظهرت نتائج التحليل الخاصة بنسبة الموجودات السائلة بأن المصارف عينة الدراسة تجاوزت الحد الادنى للسيولة بنسب متباينة وهذا التباين يعود الى سياسة المصرف في ادارة رأس المال فالمصارف التي تمتلك سيولة منخفضة فهي تتبع سياسة مجازفة , والمصارف تتمتع بسيولة عالية تتبع سياسة متحفظة . كما أظهرت النتائج الاحصائية بوجود تباين بين المصارف في مستوى مؤشرات الأداء ولجميع المؤشرات.

الكلمات المفتاحية : السلامة المالية, مؤشرات السلامة المالية.

[1] - البحث مستل من رسالة ماجستير

Abstract

The study aims to analyze and evaluate the financial soundness of banks. The soundness of the banking system is extremely important, because it measures the soundness of the financial sector of a particular country, and the evaluation of the financial soundness of financial institutions and banks in particular is extremely important, and is considered one of the main duties of regulatory bodies in any economy. Therefore, the banks listed in the Iraq Stock Exchange have been collectively approved for the study because of their characteristics and features that distinguish them from other business companies. (Year from (2005-2019) and the study methodology depends on the analytical method as it is more appropriate to the nature of the study, its field and objectives. Capital management: Banks that have low liquidity follow a risky policy, and banks that have high liquidity follow a conservative policy. The statistical results also showed that there is a discrepancy between banks in the level of performance indicators and for all indicators.

Keywords: financial soundness, indicators of financial soundness.

1. المقدمة

إنَّ تقييم السلامة هو وصف لأداء المصرف و يمكن اعتماده كمعيار من قبل الأطراف المهتمة في التقييم فيما إذا كانت إدارة المصرف قد جرى تنفيذها بناءً على المبادئ العمليات المصرفية السليمة والحكيمة ، بما في ذلك إدارة المخاطر الحالية,. وقد يتطلب الامر عند تقييم السلامة المالية الى الاعتماد على مجموعة من المتغيرات التي تساعد على تمييز مجموعة من البنوك ذات الخصائص المالية المتشابهة وتحديد مؤشرات مهمة للكشف عن البنوك السليمة وغير السليمة , لذا فإن فحص الوضع المالي للبنوك واختيار وتحديد المؤشرات هي إحدى الخطوات الرئيسة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي، والحفاظ على اهتمامات المستثمرين وثقتهم في الصناعة المصرفية. من المتطلبات الاساسية الواجب على المصارف اتباعها هو (سياسات نقدية ومالية سليمة) والتي من شأنها تسهم في تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية وبدورها تعمل بشكل جيد في بيئة اقتصادية سليمة ومستقرة. كما يجب على جميع المصارف تقديم حزم مالية مختلفة لزيادة الودائع وتوسيع أعمالهم إلى الجمهور في البلاد. (Abdul Razzak & Mohammad , 2015: 35), لذا دعمت السلطات النقدية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي الحاجة إلى قطاع مالي سليم لبناء ثقة القطاع الخاص في النظام المالي المتحرر, لذلك ، وجهوا دولهم الأعضاء لإصلاح القطاع المصرفية وإجراء الفحص الصحي المنتظم للسلامة المؤسسات المالية وذلك للإشراف على الموقع وخارجه, وتدعم القطاعات المالية الدولية مثل البنك الدولي وبنك التنمية الآسيوي (ADB) المشاريع التي تعمل في سياق عملية إصلاح المؤسسات المالي في مختلف البلدان. المثال ، يقدم البنك الدولي باستمرار الدعم الفني والمالي لإعادة هندسة وإعادة هيكلة البنوك (Baral, 2005:40).

2 . المنهجية العلمية للدراسة

تعد المنهجية أداة أساسية في تحقيق الأهداف المرجوه من الدراسة المبحوثة, وبناءً على ذلك تتحدد المنهجية بمجموعة من الفقرات الأساسية الآتية:

2-1 . مشكلة الدراسة

تظهر مشكلة الدراسة في انخفاض مؤشرات السلامة المالية للمصارف عينة الدراسة وبنسب متفاوتة وينشأ عن ذلك التساؤل الرئيس للدراسة وهو هل تتفاوت مؤشرات السلامة المالية بين المصارف التجارية ؟

ويتفرع من هذا التساؤل الرئيس التساؤلات الفرعية الاتية :

2-1-1 . هل هناك اختلاف في تقويم السلامة المالية بين المصارف التجارية وفقاً لكفاية راس المال ؟

2-1-2. هل هناك اختلاف في تقويم السلامة المالية بين المصارف التجارية وفقاً لجودة الاصول ؟

2-1-3. هل هناك اختلاف في تقويم السلامة المالية بين المصارف التجارية وفقاً لسلامة الادارة ؟

2-1-4. هل هناك اختلاف في تقويم السلامة المالية بين المصارف التجارية وفقاً لمستوى الربحية ؟

2-1-5. هل هناك اختلاف في تقويم السلامة المالية بين المصارف التجارية وفقاً للسيولة ؟

2-1-6. هل هناك اختلاف في تقويم السلامة المالية بين المصارف التجارية وفقاً لدرجة الحساسية لمخاطر السوق ؟

2-2 .اهمية الدراسة

تبرز مؤشرات السلامة المالية التي اقرها صندوق النقد الدولي أهم الادوات الجوهرية في تقويم ورصد وضع القطاع المصرفي , فلابد من معرفة المتغيرات التي تتعرض لها المؤشرات المالية وهي بدورها تؤثر على قيمة المؤسسة المالية وسلامة مركزها المالي مما يعزز من دور مؤشرات السلامة المالية وزيادة حصتها السوقية.

2-3 .أهداف الدراسة :- تهدف الدراسة إلى تحقيق ما يأتي :

2-3-1 . تقويم و مقارنة السلامة المالية للمصارف التجارية وفقاً لكفاية راس المال.

2-3-2. تقويم و مقارنة السلامة المالية للمصارف التجارية وفقاً لجودة الاصول.

2-3-3. تقويم ومقارنة السلامة المالية للمصارف التجارية وفقاً لسلامة الادارة .

2-3-4. تقويم ومقارنة السلامة المالية للمصارف التجارية وفقاً لمستوى الربحية .

2-3-5. تقويم و مقارنة السلامة المالية للمصارف التجارية وفقاً للسيولة.

2-3-6.تقويم و مقارنة السلامة المالية للمصارف التجارية وفقاً لدرجة الحساسية لمخاطر السوق.

2-4. فرضية الدراسة

ولتحقيق أهداف الدراسة، يتم صياغة الفرضية الرئيسية والفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الرئيسية : لا توجد فروق جوهرية لتقويم السلامة المالية بين المصارف العراقية

ويندرج تحت الفرضية الرئيسية ستة فرضيات فرعية هي :

2-4-1. الفرضية الفرعية الاولى لا توجد فروق جوهرية للسلامة المالية بين المصارف التجارية وفقاً لكفاية راس المال .

2-4-2. الفرضية الفرعية الثانية لا توجد فروق جوهرية للسلامة المالية بين المصارف التجارية وفقاً لمستوى جودة الاصول .

2-4-3. الفرضية الفرعية الثالثة لا توجد فروق جوهرية للسلامة المالية بين المصارف التجارية وفقاً لمستوى سلامة الادارة.

2-4-4.الفرضية الفرعية الرابعة لا توجد فروق جوهرية للسلامة المالية بين المصارف التجارية وفقاً لمستوى الربحية.

2-4-5. الفرضية الفرعية الخامسة لا توجد فروق جوهرية للسلامة المالية بين المصارف التجارية وفقاً للسيولة.

2-4-6. الفرضية الفرعية السادسة لا توجد فروق جوهرية للسلامة المالية بين المصارف التجارية وفقاً لدرجة الحساسية لمخاطر السوق .

2-5 .الحدود الزمانية والمكانية للدراسة

2-5-1. الحدود المكانية للدراسة : سوق العراق للأوراق المالية .

2-5-2. الحدود الزمانية للدراسة : شملت مدة الدراسة للبيانات خمسة عشر سنة (2005 - 2019).

2-6 . مجتمع الدراسة وعينتها

2-6-1. مجتمع الدراسة : يتضمن مجتمع الدراسة من المصارف التجارية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية لاختبار أنموذج وفرضيات الدراسة .

2-6-2. عينة الدراسة:

أ : تعد الدراسة الحالية منظوراً متكاملاً يوضح مفهوم السلامة المالية للمصارف ومؤشراتها وسبل تقويمها.

ب : جرى اختيار (10) مصارف من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية , وإنَّ تاريخ إدراجها كان في سنة (2004) أي إنَّ بياناتها وقوائمها المالية مثبتة بشكل رسمي في سنة (2005) في السوق المالية , ماعدا مصرفي (المتحد للاستثمار – الموصل للتنمية والاستثمار) إذ جرى اختيارهما من ضمن عينة الدراسة بسبب ارتفاع رأس المال التأسيسي المصرح به , وإنَّ جميعها مستمرة في مزاولة أعمالها المصرفية وانشطتها المختلفة عبر السلسلة الزمنية المعتمدة في الدراسة, فكلما زاد حجم العينة يعطي نتاجاً مثمراً بتمثيل مجتمع الدراسة والمصارف مبينة كما في الجدول رقم (1)

الجدول(1) المصارف عينة الدراسة

ت	أسم المصرف	رمز المصرف	سنة التأسيس	فروع المصرف	رأس المال التأسيسي المصرح به	تأريخ الادراج في سوق الاوراق المالية
1	بغداد	BBOB	1992	34 فرعاً	100مليون دينار عراقي	2004
2	التجاري العراقي	BCOI	1992	28 فرعاً	150 مليون دينار عراقي	2004
3	الشرق الاوسط	BIME	1993	20فرعاً	400 مليون دينار عراقي	2004
4	الاستثمار العراقي	BIBI	1993	15فرعاً	100مليون دينار عراقي	2004
5	المتحد للاستثمار	BUND	1994	26فرعاً	1مليار دينار عراقي	2009
6	الأهلي العراقي	BNOI	1995	10فروع	400 مليون دينار عراقي	2004
7	الائتمان العراقي	BROI	1998	5 فروع	200 مليون دينار عراقي	2004

8	الخليج التجاري	BGUC	1999	20 فرعاً	600 مليون دينار عراقي	2004
9	سومر التجاري	BSUC	1999	10 فروع	400 مليون دينار عراقي	2004
10	الموصل للتنمية والاستثمار	BMFI	2001	10فروع	1مليار دينار عراقي	2005

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات الموجودة في سوق العراق للأوراق المالية.

2-7. أدوات وأساليب الدراسة

أ. الادوات المالية المستخدمة في الدراسة :

إنَّ الجانب التطبيقي لتقويم السلامة المالية للمصارف عينة الدراسة تمثلت بمؤشرات اعتُمد في الدراسة المبحوثة في تحليل البيانات وفقاً لمجموعة من المفاهيم والمبادئ المحاسبية وعلى أساس منطقي., ولإثبات صحة الفرضية من عدمها تم اعتماد النسب المالية علاوة على النماذج العلمية والدراسات السابقة بما يتلائم مع عينة الدراسة للمصارف وكالاتي :-

1- نسبة كفاية راس المال

❖ نسبة كفاية رأس المال = حق الملكية / الموجودات المرجحة ذات المخاطر .....(1)
.(- El-Ansary &Hafez,2015:806)

2. جودة الموجودات

نسبة مخصص خسائر القروض وتقاس هذه النسبة بالمعادلة الاتية :

نسبة مخصص خسائر القروض = الديون المشكوك في تحصيلها / اجمالي القروض والتسليفات.....(2)
.(Ozili&Outa,2017:147)

3. كفاءة الادارة

أ. **المصاريف من غير الفوائد الى اجمالي الدخل** وتقاس هذه النسبة بالمعادلة الاتية :

المصاريف من غير الفوائد / اجمالي الدخل .....(3) (IMF, 2019 :92)

ب. **القروض والتسليفات الى اجمالي الودائع** وتقاس هذه النسبة بالمعادلة الاتية :

نسبة القروض والتسليفات الى اجمالي الودائع= اجمالي القروض والتسليفات / اجمالي الودائع
.....(4) (Wahyuni ,2018:434).

4 . جودة الربحية

أ . **نسبة العائد الى الموجودات (ROA)** وتقاس هذه النسبة بالمعادلة الاتية :

معدل العائد على الموجودات= صافي الربح بعد الضريبة /اجمالي الموجودات× 100 %
.....(5) (Gitman,2009:68).

ب . **نسبة العائد الى حق الملكية (ROE)** وتقاس هذه النسبة بالمعادلة الاتية :

معدل العائد على حق الملكية = صافي الربح بعد الضريبة /حق الملكية×100% .....(6)
(Lashor,2008:90)

ت . **معدل العائد على الودائع (ROD)** وتقاس هذه النسبة بالمعادلة الاتية : -

معدل العائد على اجمالي الودائع = صافي الدخل / أجمالي الودائع .....(7)
(Al- Harbi,2019:126)

ث . هامش صافي الدخل وتقاس هذه النسبة بالمعادلة الاتية :

هامش صافي الدخل = صافي الدخل / الايرادات .....(8)

.(Berk &Demorzo,2017:71)

5 . مؤشرات السيولة

أ. الموجودات السائلة الى اجمالي الموجودات وتقاس هذه النسبة بالمعادلة الاتية :

الموجودات السائلة / إجمالي الموجودات × 100% .....(9) (IMF , 2010:34)

ب . نسبة النقدية الى الموجودات وتقاس هذه النسبة بالمعادلة الاتية :

نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات = النقدية / إجمالي الموجودات × 100% .....(10)

(الشمري, 439:2014) .

6 . درجة حساسية مخاطر السوق

مخاطرة سعر الفائدة وتقاس بالموجودات الحساسة لسعر الفائدة الى المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة وتقاس هذه النسبة بالمعادلة الاتية :

مخاطر سعر الفائدة: الموجودات الحساسة لتقلبات سعر الفائدة / المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة .....(11) (الحسيني والدوري , 2000: 228) .

ب – الادوات والاساليب الاحصائية المستخدمة في الدراسة: –

لتقويم السلامة المالية للمصارف عينة الدراسة في الجانب التطبيقي للبحث تمثل باعتماد البحث على أهم الاساليب الاحصائية. لتحليل وتقويم المصارف عينة الدراسة المبحوثة , ولإثبات صحة الفرضية من عدمها جرى اعتماد النماذج العلمية الاحصائية (تحليل التباين – اختبار F) , والاستعانة بالبرنامج الإحصائي الجاهز" SPSS Var.22" وقد جرى الاستعانة بالبرنامج (Microsoft Excel) لتحليل مؤشرات السلامة المالية.

3 .الجانب النظري للبحث

3-1. المدخل الفكري والمفاهيمي للسلامة المالية :-

السلامة المالية للمصارف تمثل الحالة التي تكون فيها المؤشرات المالية تميز كفاية رأس المال وجودة الأصول والسيولة والفعالية ضمن حدود معينة بالشكل الذي يضمن قدرة البنك على تحمل ظروف السوق السلبية (e.g._ Čih ák , 2007: 2 ; Pukhov , 2013:19) إذ سيؤدي عدم تحقيق هذه الحدود إلى تحويل المصارف من حالة سليمة إلى حالة غير سليمة. لذا فإن تدهور سلامة المصارف من شأنها أن تشدد على موقف الإقراض المصرفي وقد تزيد من مخاطر التخلف عن السداد بين المقترضين, فسلوك الإقراض للمصارف في التسعينيات الى القرن الحادي والعشرين كان أقل استجابة للتقييم التطلعي لسلامة المصارف, وإنَّ المصارف لها تأثيراً مهيمناً في التمويل. لذا ينبغي أن تكون المصارف أكثر قدرة على تحديد الصدمات المؤثرة على القطاع المصرفي, وإنَّ عدم قدرة البنوك على أداء دورها كوسيط سيضر بالاقتصاد الحقيقي عن طريق تعطيل تدفق الائتمان. على وجه الخصوص , والكثير من مقاييس السلامة المالية الخاصة بالمصارف لها تأثيرات إضافية على الأنشطة الاستثمارية للمقترضين ، حتى إذا جرى التحكم في الخصائص التي يمكن ملاحظتها والمتعلقة بالمتغيرات المالية للمقترض. وإنّ العلاقات المصرفية قد يكون لها جوانب إيجابية وسلبية.(Shin– ichi Fukuda, et al 2005: 3).

3- 2. التطور التاريخي لمفهوم السلامة المالية :

إنَّ البنوك تعمل على تعزيز النمو الاقتصادي عن طريق توفير إطار لتنفيذ المعاملات الاقتصادية والسياسة النقدية بالشكل الذي يعمل على توجيه المدخرات إلى الاستثمار، من حيث الجوهر، ومن ثمَّ فأن أي مشكلة مع المصارف لن تؤدي الى تعطيل الوساطة المالية فحسب ، بل يمكنها أيضا أن تقوَض فاعلية السياسة النقدية وتفاقم الانكماش الاقتصادي، مما يؤدي إلى هروب رأس المال وضغوط أسعار الصرف ويخلق تكاليف مالية كبيرة مرتبطة بإنقاذ البنوك المتعثرة (Ouma &Kirori,2019:93).

3-3. مفهوم السلامة المالية :

لقد تطرق الباحثون إلى مفهوم السلامة المالية من وجهات نظر مختلفة , فقد أشار إليه (Mishkin & Eakins ,2000 :523) عن طريق تركيزه على ادارة المخاطرة في المصارف بأنه " عملية تقويم مركزة لعمليات وأنشطة المصرف عن طريق مراقبة المخاطرة."

وعرفت السلامة المالية من حيث تحقيق هدفها المرتبط باستقرار نظامها المالي .بأنها" التقويم المتخصص لاستقرار النظام المالي بهدف تحديد حالة أي ضعف موجود في أي فترة زمنية (Deutsche Bundes , 2006:103).

وقد جرى تعريفها من حيث أدواتها التي تستخدمها المتمثلة بالمؤشرات والمعايير وإجراءات الرقابة لأجل تحقيق هدفها الأساسي (Flannery , 2007:2) بأنها " وضع المعايير وتحسين الرقابة التي تؤدي إلى المساهمة في تحقيق الاستقرار المالي".

ويمكن تعريف السلامة المالية بأنها (التمكين المالي للمؤسسات المصرفية عن طريق تلبية النفقات والايفاء بالالتزامات وكفاءة النظام الداخلي والقدرة على البقاء في مواجهة التغيرات وتقويمها للأداء المالي, واستخدام الإجراءات الاحترازية (الوقائية) أو التصحيحية التي تجعل المؤشرات المالية في وضع احترازي قادر على التنبؤ المبكر بالأزمات، ووضع تصحيحي يمكنها من مواجهة هذه الأزمات) .

3-4.أهمية السلامة المالية :

لتأمين قطاع مصرفي سليم وقوي ومستقر اقتصادياً ، من(المودعين وأصحاب المصلحة والموظفين وفي جميع أنحاء الاقتصاد ككل وانطلاقاً من التقدير الرقابي الوطني والدولي فقد عمقت السلطات و الباحثون الأكاديميون اهتمامهم بتقويم و تحليل سلامة وأداء النظام المالي بشكل عام وضمنياً القطاع المصرفي (Angela & Camelia,2013:704) .

3- 5. العوامل المؤثرة على السلامة المالية:

يمكن تعريف إدارة المخاطر في مجال السلامة والصحة بأنها (الوظيفة الأساسية لكل مؤسسة مالية والتي تنطوي على اكتشاف وقياس ومتابعة وتنظيم المخاطر لضمان فهم مديري هذه المؤسسات للمخاطر بوضوح ؛ التوفيق بين قرارات المخاطر واستراتيجية الشركة وأهدافها ؛ رأس المال متاح بما فيه الكفاية لتحمل المخاطر ؛ يجري تعويض المخاطر التي يجري التعرض لها بالمردود المتوقع) (Raghavan, 2003:851). والمخاطر المالية وغير المالية (المعنوية) التي يتكبدها البنك نتيجة لقيامه بنشاط معين يتصف بعدم انتظام وتذبذب عوائده بسبب حالة عدم التأكد من نتائجه.

3-5-1.المخاطر المالية:

3-5-1-1 .المخاطر الائتمانية:

يشير (Campbell, 2007:27) في دراسته بان المخاطر الائتمانية تتضمن مخاطر الخسارة بسبب عدم سداد المقترض لقرض أو كليهما أو مقدار الفائدة ، ومستوى الديون المعدومة القروض المتعثرة ومخصص خسائر القروض؛ وتكشف دراسة (Trujillo –Ponco , 2012:10) أنَّ مخاطر الائتمان هي مخاطر الخسارة بسبب عدم القدرة وعدم الرغبة لدفع القرض الممنوح من قبل البنك جزئياً أو كلياً.

3-5-1-2. المخاطر السوقية:

تنشأ مخاطر السوق نتيجةً للتغيرات المفاجئة في أحوال السوق حيث تتأثر البنوك بذلك التغير وتنقسم المخاطر السوقية إلى:

أ . مخاطر تغير اسعار الفائدة:

تنشأ مخاطر أسعار الفائدة من التغيرات المعاكسة في أسعار الفائدة ، مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الفائدة أو انخفاض دخل الاستثمار ، وبالتالي انخفاض الربح أو حتى الخسائر "وارتفاع مخاطر أسعار الفائدة تؤدى الى عدم التطابق بين توقيت التغيرات في الأسعار وتوقيت التدفقات النقدية. فالتغيرات في أسعار الفائدة لها تأثير مباشر على تقييم أصول البنك ومطلوباته والبنود خارج الميزانية عن طريق التغييرات في القيمة الحالية للنقد المستقبلي (Kruchynenko.2011,17).

:ب. مخاطر تقلبات أسعار الصرف:

ويمكن تعريفها بأنها تتكبد خسائر بسبب التغيرات في أسعار الصرف. قد تحدث هذه الخسارة في الأرباح بسبب عدم التوافق بين قيمة الأصول وقيمة رأس المال والمطلوبات المقومة بالعملات الأجنبية أو عدم التطابق بين الذمم المدينة الأجنبية والذمم الدائنة الأجنبية التي يجري التعبير عنها بالعملة المحلية(Adarkwa ,2011: 33).

ت. مخاطر السيولة:

بيَن(A.A Kanwar,2005: 4) في دراسته بأنها احتمال الخسارة التي قد تتكبدها مؤسسة ما نتيجة عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها أو تمويل الزيادات في الأصول عند استحقاقها دون تكبد تكاليف أو خسائر غير مقبولة تنتج مخاطر السيولة عن عدم تطابق حجم واستحقاق الموجودات والمطلوبات.

3-5- 2- المخاطر غير المالية:

أ. مخاطر التشغيل:

أشار الباحث (Gotcu,2009: 47) في دراسته بأن مخاطر التشغيل هي تسجيل الخسائر أو مخاطر عدم تحقيق الأرباح المقدرة ، والتي تحددها العوامل الداخلية (عدم كفاية إدارة الأنشطة الداخلية ، الحفاظ على شخصية غير مناسبة) أو عن طريق عوامل خارجية (البيئة الاقتصادية ، البيئة المصرفية التنافسية).

ب. المخاطر القانونية:

وتمثل المخاطر التي يتعرض لها البنك نتيجةً للنقص أو بسبب القصور في البيانات الخاصة به مما يجعلها غير مقبولة قانونياً, وقد يحدث هذا القصور سهواً عند ضمانات من العملاء ثم يظهر فيما بعد أنها غير مقبولة لدى المحاكم. (شقري وآخرون، 2012: 431).

ت. المخاطر الاستراتيجية

يعرّف (Emblemsvåg & Kjølstad ,2002: 846) المخاطر الاستراتيجية في دراسته بأنها مخاطر تنشأ عندما تسعى الشركة إلى تحقيق أهداف أعمالها إما عن طريق استغلال الفرص و / أو تقليل التهديدات.

ث. مخاطر السمعة: –

إنَّ سمعة المصرف تشمل العديد من الأشياء غير الملموسة مثل تدفق الربح المحتمل في المستقبل وقيمة علامتها التجارية. تعرف مخاطر السمعة على (انها المخاطر الحالية أو المستقبلية على الأرباح ورأس المال الناشئة عن التصور المعاكس لصورة المؤسسة المالية (Atkins et al,2006:1).

3 –6 . محددات السلامة المالية

لعملية تقييم نشاط المصارف دورا كبيراً في الحفاظ على متانة وسلامة النظام المصرفي وعلى وجه الخصوص عند نمو أعمال المؤسسات المصرفية واتساع حجم مخاطرها (عماري وثابت , 2018 : 400). ولمحددات السلامة المالية تأثير كبير على اداء المصارف والمحددات منها داخلية وتسمى أحياناً محددات الاقتصاد الجزئي أو الأداء المتأصل ، ومنها خارجية وهي المتغيرات التي تعكس البيئة الاقتصادية والقانونية للبنك(Nassreddine, et al, 2013:20). وأهمها ما يأتي:

أ . المالك يمثل ملكية البنك:

يعتبر كمتغير وهمي ، يجري فيه تعيين قيمة تساوي واحد إذا كان البنك هو البنك التجاري المملوك للحكومة (البنك المؤمم) ، ويساوي صفر إذا كان خلاف ذلك (بنك خاص). وفقًا للدراسات السابقة ، فقد بيَن (Molyneux et al. ,1992:1175) أن البنوك المؤممة أكثر كفاءة من البنوك الخاصة).

ب . حجم البنك :–

بالاعتماد على قيمة المصرف وقدرته على حماية إيراداته ونموها وتوليدها وذلك للحد من مخاطر المحافظ الائتمانية عن طريق تنويع تركيبتها بهدف تحسين القيمة للملاك وحملة الأسهم من جهة والمحافظة على قيمة البنك من جهة أخرى(عماري وثابت ,2018: 401). البنوك الكبيرة ، قد تظهر نسبة رأس مال أقل من البنوك الصغيرة. لذلك يمكن أن يكون لمعامل SIZE إشارة موجبة أو سلبية (Rubi Ahmad et al ,2009:263)

ت . الناتج المحلي الإجمالي :

أنبرى الباحث (Hadriche, 2015: 174) في دراسته على أن الناتج المحلي الإجمالي يرتبط ارتباطاً إيجابياً بالسلامة المالية ، فعندما يكون معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي مرتفعاً ، فإنه يشير إلى تحسين مستوى معيشة الناس ، وخلق ظروف مواتية للأفراد والمؤسسات لتوسيع استثماراتهم ، مما يؤدي إلى زيادة في ربحية البنوك ، وتحسين سلامتها المالية.

3–7. نماذج السلامة المالية

تتوافر مجموعة من النماذج التي يجري عن طريقها قياس مدى التحسن الحاصل في الوضع المالي ومدى أمكانية تحقيق السلامة المالية ومن هذه النماذج:

أ . النموذج الاول Bankometer لقياس السلامة المالية:

عمد الباحثون على تطبيق أنموذج Bankometer والذي جرى تطويره بناءً على توصيات صندوق النقد الدولي (2000) ، وهو ابتكار حديث في مجال تقييم سلامة البنوك الذي جرى إنشاؤه بالاشتقاق. من كل من نموذج CAMELS واختبار الإجهاد CLSA.

$$S=CA + EA + CA + NPL + CI + LA$$

إذ , إنَّ : **CAR:** نسبة كفاية رأس المال., **CA:** نسبة الأصول الرأسمالية., **EA:** حقوق الملكية في الأصول , **NPL:** القروض المتعثرة للقروض., **CI:** التكلفة على الدخل. LA : قروض الاصول, **S:** الملاءة. (Yameen & Ali ,2016:125).

يعمل أنموذج Bankometer على إدارة نظام الرقابة الداخلية وذلك لتحقيق كفاءة مالية سليمة على المستوى التشغيلي. فالمصارف المشتركة تتطلب بعض الإجراءات التصحيحية لتحسين نسبتها المالية للمنافسة في الصناعة المصرفية. (Kattel,2014 :93).

ب . النموذج الثاني تحليل مغلف البيانات (DEA) :

DEA هو انموذج يطبق لتحليل الإنتاجية متعدد العوامل لقياس الكفاءات النسبية لمجموعة متجانسة من وحدات صنع القرار (DMUs) (Wirnkar & Tanko, 2008:14).

ويرى الباحث (Srinivas Talluri,2000:32) بأن درجة الكفاءة في وجود عوامل متعددة للمدخلات والمخرجات يجري تعريفها على النحو الاتي:

$$\text{Efficiency} = \frac{\text{Weighted sum of outputs}}{\text{Weighed sum of inputs}}$$

الكفاءة = المجموع المرجح للمخرجات/ مجموع وزن المدخلات

ت . النموذج الثالث CAMELS لقياس السلامة المالية:

إنَّ تصنيف أنموذج CAMELS له دوراً محورياً ومهماً في سلامة ونجاح المصارف ؛ ومع ذلك ، فإنه يخضع للقياس مثل فحص جودة الأصول. الإدارة لديها استراتيجيات وأهداف واضحة في توجيه البنك المحلي والأعمال التجارية الدولية ، ويراقب تحصيل النسب المالية بما يتفق مع استراتيجيات الإدارة.(CAMELS) كمؤشر للثبات. في السنوات الأخيرة ، يمثل إطار CAMELS أحد أكثر النماذج استخدامًا لتقدير أداء البنك وسلامته. إطار (CAMELS) طريقة شائعة لتقييم سلامة المؤسسات المالية, (Baral,2005:42).

3- 8. المدخل الفكري والمفاهيمي لمؤشرات السلامة المالية:

لمؤشرات السلامة المالية المختلفة أكثر موثوقية واتساقاً من قبل السلطات لمراقبة السلامة المالية للاقتصادات , إذ يستخدم تقييم مستوى السلامة كمعيار في تحديد اتجاه التدريب المصرفي وتطويره ،على الصعيدين الفردي والصناعي, مما أدى التطور السريع الذي حدث في القطاع المصرفي إلى ازدياد تعقيد الأعمال وبيان مخاطر المصارف المملوكة المصارف. وستؤثر التغييرات في تعقيد الأعمال وملف المخاطر المصرفية على نظام تصنيف سلامة المصرف الحالي (Laksito & Sutapa, 2010: 157).

أ . التطور التاريخي لمؤشرات السلامة المالية:

عندما تحول تركيز العديد من الدراسات نحو المؤشرات المعاصرة للسلامة المالية. لم يجري التوصل إلى توافق في الآراء من هذا العمل على مجموعة من المؤشرات الأكثر صلة بتقييم السلامة المالية ، أو لبناء أنظمة رقابية فعالة كالإنذار المبكر. إذ غالباً ما يتبين أن الأهمية الإحصائية للمؤشرات الفردية ليست قوية ، وقد أسفرت بعض الدراسات عن نتائج متضاربة. قد يكون هذا بسبب الاختلافات بين الصدمات المالية ، بحيث قد تكون المؤشرات المحددة أكثر أو أقل صلة بكل حالة (Evans et al,2000: 13). وفي عام 2019 جرى نشر دليل تجميعي لمؤشرات السلامة المالية كمسودة اولية اضاف فيها IMF وهي مؤشرات جديدة وإرشادات حول المفاهيم والتعاريف ومصادر البيانات وطرق تجميع ونشر مؤشرات السلامة المالية (FSIs) لتوسيع نطاق تغطية القطاع المالي. إذ ، يوصي الدليل بتجميع 50 نموذجاً من معايير التحليل المالي (13) منها جديدة. ستعمل الإضافات ، وإجراءات التركيز والتوزيع على تعزيز الجانب التطلعي للمؤسسات والمساهمة في زيادة تركيز السياسة على استقرار النظام المالي(IMF,2019:1) .

ب . مؤشرات السلامة المالية:

يشير (Agresti, et al,2008: 20) في دراستهم بأن المؤشرات المالية عبارة عن مؤشرات احترازية كلية تقيس السلامة المالية وسلامة القطاع المالي (المكون من متلقي الودائع والمؤسسات المالية الأخرى) ، بالإضافة إلى قطاعات الشركات والأسر ، حيث تمثل الأطراف المقابلة الرئيسة للقطاع المالي. في القطاع المالي. وقد عرفها (Yaaba & Adamu , 2015:24) بانها محاولة علمية ومنهجية وشاملة لقياس سلامة النظام المالي على أساس رأس المال والأصول والدخل والنفقات للنظام المصرفي. بشكل عام ، ينظر إلى كفاية رأس المال وجودة الأصول والأرباح والسيولة والحساسية لمخاطر السوق.

وعليه يمكن تعريف (FSIs) بأنها: عملية التحليل الشامل باستخدام مجموعة من المؤشرات التجميعية التي تقيس سلامة المؤسسات المالية لبلد ما، بتشخيص ومراقبة احترازية لمواجهة الصدمات الكلية بهدف تقويم القطاع المالي والحد من احتمالية فشله).

ت. مكونات دليل مؤشرات السلامة المالية :

عمل صندوق النقد الدولي بتقديم اقتراح ينص فيه بتصنيف الوحدات المؤسسية إلى قطاعات مؤسسية ضمن مجموعتين المجموعة الاولى تسمى المجموعة الأساسية وكل مؤشر يغطي دوره المصرفي, ومن المتفق عليه على نطاق واسع أن هذه المؤشرات مهمة ومن المتوقع أن يجري إعدادها من قبل جميع البلدان (Daly & Akhter, 2009:296). وهي متمثلة بستة جوانب رئيسة كالاتي : كفاية رأس المال وجودة الأصول ،القدرة الإدارية والأرباح والسيولة والحساسية لمخاطر السوق . إذ تكمن القيمة الأساسية لمؤشرات السلامة المالية في خصائصها التي يحتمل أن تشير إلى الضائقة العامة داخل القطاع المصرفي ، وفي قدرتها على التمييز بين البنوك القوية والضعيفة عن طريق مقارنات عبر المؤشرات والمجموعة الثانية الاضافية (المشجعة) للنظام المصرفي, وتشمل مؤسسات التمويل المالي على مؤشرات إضافية جرى إنشاؤها لمتلقي الودائع بالإضافة إلى مؤشرات للأسواق غير المودعة(Agresti, et al, 2008: 21).

ج . دراسة معيار CAMELS من حيث نشأته ومكوناته

من المعروف أن CAMELS أداة إشراف داخلية فعالة لتقييم سلامة المنشآت المالية وخاصة البنوك. نظام التقييم المصرفي الأمريكي يتسم بأنه نظام يصنف البنوك وفق معيار موحد لأسلوب كتابة التقارير ومختصر لزمن التقييم بارتكازه على ستة مؤشرات رئيسة، كما أن اعتماده على التقييم الرقمي يقلل من حجم التقارير ويزيد من مصداقيتها (عماري وثابت,2018: 409). وعرف(Aspal & Dhawan , 2016: 14) أنموذج CAMELS بأنه (أداة مهمة لتقييم القوة المالية النسبية للنظام المصرفي واقتراح العلاجات المناسبة لتحسين أوجه القصور). وعليه يمكن صياغة تعريف لأنموذج **CAMELS** ((بأنه نموذج رقابي فعال قائم على التحليل النسبي لتقويم السلامة المالية للمؤسسات المصرفية وتشخيص نقاط القوة والضعف في(الكفاءة المالية والتشغيلية والادارية) لمواجهة احتمالية حدوث الازمات المالية)).

3-9. المؤشرات المعتمدة في تقويم الأداء المالي .

3-9-1. مؤشرات كفاية رأس المال :

لأجل استيعاب الخسائر التي تواجهها البنوك في أعمالها ، فمن الضروري أن يكون لدى البنوك رأس مال كاف يمكنه أمن حماية المودعين في حالات الطوارئ غير المتوقعة وكذلك تعزيز استقرار وكفاءة النظم المالية (Nikhat ,2014: 772). يُعرف رأس المال من المستوى الأول عموماً باسم رأس المال الأساسي ويصفه كفاية رأس مال البنك. وهو يتألف من حقوق المساهمين والاحتياطيات المفصح عنها والأرباح المحتجزة (Van Roy ,2005:6) . وقد تشمل الأسهم المفضلة غير المتراكمة غير الممكنة للاسترداد ايضا. "رأس المال من المستوى الأول هو رأس مال مكون من أعلى مستويات الجودة لأنه يضمن المودعين من أي ظروف سلبية قد يتكبد فيها البنك (خسائر عرضية أو مستمرة بمرور الوقت ؛" الإفلاس " مع التصفية اللاحقة لرأس مال البنك)(Wolff et al, 2021:11). يؤدي تعزيز جودة رأس المال المصرفي عن طريق رأس المال الأساسي إلى جعل البنوك أكثر مقاومة لصدمات الأزمات(Lutfi et al, 2020:643) . قدمت بازل 3 علامة فارقة في تطوير متطلبات رأس المال الموحدة. على وجه الخصوص ، فإن تركيز بازل 3 على نوعية وكمية رأس المال الأساسي – مع الهدف الأساسي المتمثل في تقوية وسائد رأس المال المصرفي على أساس عالمي – هو حجر الزاوية في الإطار. علاوة على ذلك ، في محاولة لتصحيح عيوب بازل II ، صممت BCBS نظاماً يتضمن متطلبات السيولة بالإضافة إلى عدد من الأدوات الاحترازية الكلية الموجهة لتقليل المخاطر النظامية (King & Tarbert, 2011:12). يجري احتساب نسبة رأس المال(CAR) إلى الأصول المرجحة بالمخاطر عن طريق قسمة رأس المال من المستوى الأول والثاني على الأصول المرجحة بالمخاطر.

3- 9-2. جودة الموجودات

يرى (Aspal & Dhawan , 2016: 12). إنَّ جودة الأصول تعد جانباً مهماً لتقويم درجة القوة المالية للبنك. فالغرض الرئيس من قياس جودة الأصول هو تحديد تكوين الأصول غير العاملة (NPAs) كنسبة مئوية من إجمالي الأصول. تعبر جودة محفظة الائتمان عن ربحية البنوك .نظراً للجهود المضنية ومحرك التعافي الذي يعزز جودة الأصول السليمة ومنع حدوث اختلالات جديدة , فالشاغل الرئيس لجميع المصارف هو الحفاظ على حجم القروض المتعثرة إلى مستوى منخفض. لان بارتفاعها يؤثر على الربحية المصرفية (Sangmi & Nazir ,2010:43). ويعدُّ صافي تخصيصات القروض المتعثرة الى إجمالي القروض من أهم النسب لقياس جودة الموجودات

- صافي تخصيصات القروض المتعثرة الى اجمالي القروض: ويحتسب ارتفاع النسبة الى ارتفاع نسبة مخاطر التخلف عن السداد لدى المقترضين ، مما يزيد من حالة التعسر المالي. في حين يبين انخفاضها الى السلامة المالية وأن المصرف كفوء في إدارة النقدية (Bahrini,2011:231-232). وهذه النسبة تشير الى عدم احتفاظ المصارف بالأموال الكافية لمواجهة الخسائر المتوقعة, إذ إنَّ المصارف التي تتمتع بهامش أمان منخفض تتحمل مخاطر ائتمانية عالية , مما يُعرضَهم لإشكالات عديدة , ومن ثمَّ يؤثر على المركز المالي واموال مودعيهم بشكل كبير. وإنَّ مخصص خسائر القروض يمثل قدرة المصرف على تغطية الخسائر الناتجة عن وظيفة الاقراض للمودعين والمستثمرين, فعلى المصارف أن تحتفظ بمخصص خسائر قروض كافٍ لمواجهة هذه الخسائر المتوقعة ولم يوجد معنى كلمة شاملة بالإجماع لهذا المخصص وانما يعتمد ذلك على مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية للمصرف فيجري احتساب المخصص بأن يكون الديون المشكوك في تحصيلها في البسط واجمالي القروض والتسليفات كمقام (Ozili&Outa,2017:147) .

3 -9-3. كفاءة الادارة

يشير العديد من الباحثين في دراستهم بأن جودة الإدارة تلعب دوراً جوهرياً في نجاح البنك (Ghasempour &Salami ,2016:55). وإنَّ أداء القدرة الإدارية نوعياً ويمكن فهمه عن طريق التقييم الذاتي للأنظمة الإدارية وثقافة المنظمة وآليات الرقابة وما إلى ذلك (Sangmi & Nazir, 2010:46) ويجري وصف أهم النسب المستخدمة لتقييم كفاءة الإدارة وهي(المصاريف من غير الفوائد الى إجمالي الدخل و إجمالي القروض الى اجمالي الودائع).

3-9-3-1 . المصاريف من غير الفوائد الى اجمالي الدخل .

يشير FSI ، الذي يُطلق عليه غالباً نسبة الكفاءة ، نظرة ثاقبة على جزء إجمالي الإيرادات المتكافئ لتغطية نفقات التشغيل ، بما في ذلك تكاليف الفرد ونفقات الإشغال,). تعد الكفاءة التشغيلية في إدارة نفقات التشغيل بعداً آخر لجودة الإدارة. يمكن قياس قدرة الإدارة على نشر مواردها بكفاءة ، وتعظيم الدخل ، وخفض تكاليف التشغيل عن طريق النسب المالية(Gautam , 2018: 10). وهو يقيس المصروفات غير المتعلقة بفوائد FSI إلى إجمالي الدخل العلاقة بين المصروفات غير المتعلقة بالوساطة ، والتي غالباً ما تسمى المصروفات العامة أو مصروفات التشغيل ، وإجمالي الدخل (هامش الفائدة بالإضافة إلى الدخل من غير الفوائد) (IMF,2006:55).

3-9-3-2. اجمالي القروض الى اجمالي الودائع

ينبغي على المصرف أن يمتلك مقداراً من السيولة للحفاظ على عملياته ولمواجهة السحوبات المفاجئة للودائع (Sjahrifa ,et al,2018: 6) , وكلما جرى تحويل الودائع إلى قروض ، أرتفع هامش الفائدة والأرباح. لذلك فإن الودائع لها تأثير إيجابي على ربحية البنوك(Alper & Anbar,2011:144) ويجري قياس هذه النسبة لتقييم السيولة المصرفية، وهي نسبة تستخدم لقياس تركيبة الائتمان المقدم بالمقارنة مع الأموال المودعة لدى المصرف . فيكون أجمالي القروض والتسليفات في البسط وأجمالي الودائع كمقام .

3-9- 4. جودة الربحية

هي انعكاس لكيفية إدارة البنوك في ظل البيئة التي تعمل فيها البنوك. في الواقع ، يجب أن تعكس ربحية البنوك جودة إدارتها وسلوك المساهمين بالإضافة إلى استراتيجياتها التنافسية وكفاءتها وقدرتها على إدارة المخاطر (Herrero et al ,2009: 10) ولقياس ربحية البنوك هناك مجموعة من النسب المستخدمة وأهمها العائد الأصول والعائد على حقوق الملكية وصافي هامش الفائدة ومعدل العائد على الودائع.

3 -9-4-1. نسبة العائد الى حق الملكية

يرى (Hery, 2018: 194) في دراسته للعائد على حقوق الملكية بأنه مؤشر يوضح مقدار مساهمة حقوق الملكية في خلق صافي الدخل. لذا فهو مفيد جدًا للمستثمرين المحتملين لأنه يمكن استخدامه لقياس قدرة البنك على جني الأرباح. وكلما ارتفعت نتيجة العائد على حقوق الملكية ، زاد مقدار الدخل الصافي المتولد, وعلى العكس من ذلك ، فكلما انخفضت نتيجة العائد على حقوق الملكية ، كلما انخفض صافي الدخل الناتج. أحد مؤشرات زيادة ربحية البنك هو زيادة توفير الائتمان للجمهور(Supriadi &Sjam,2021: 2454). فيكون صافي الربح بعد الضريبة كبسط وحق الملكية مقام والناتج مضروباً في النسبة المئوية (Lashor,2008:90).

3 - 9- 4-2 . معدل العائد على الودائع

يجري احتساب هذا المعدل عن طريق نصيب كل وحدة من وحدات الودائع من صافي ربح المستحق للمصرف بعد دفع الضريبة(فهد : 2009 :60) وقياس هذا المؤشر بأن يكون البسط صافي ربح بعد الضريبة ومجموع الودائع كمقام.

3-9 -4 -3. نسبة هامش صافي الدخل (NPM)

يعرف هامش صافي الدخل بأنه مقدار أو نسبة صافي الربح المتحقق الى الإيرادات المتحققة من النشاط المصرفي(Rose & Hudgins,2008:170) , إذ تقيس مقدار صافي الارباح المتحققة بعد الضرائب عن كل وحدة نقداً من الايرادات, فكلما كانت النسبة المتحققة أكبر يدل على أن البنك حقق ربحية جيدة وأصبح لديه سيطرة أكبر على التكاليف مقارنة مع البنوك الاخرى ، ويمكن قياس هذا المؤشر كما في الصيغة الآتية وهي نسبة صافي الدخل الى الإيرادات الكلية (Durrah, etal,2016:438).

3-9 -4 -4. نسبة العائد الى الموجودات

يعرف العائد على الأصول (ROA) بأنه العائد على متوسط إجمالي الأصول (Nguyen, 2019:4). يوفر عائد FSI على الأصول (ROA) معلومات عن ربحية DTs بالنسبة إلى إجمالي الأصول ويمكن أن يكون مؤشراً على مدى كفاءة إدارة DTs لأصولها لتوليد الأرباح. يمثل FSI حاصل صافي الدخل وإجمالي الأصول (المالية وغير المالية) (IMF,2019:90).

3 - 9-5. مؤشرات السيولة

يعرف (Rudolf, 2009:1) "السيولة بانها تعبر عن الدرجة التي يكون فيها المصرف قادراً على الوفاء بالتزاماته". تجني البنوك الأموال عن طريق تعبئة الودائع قصيرة الأجل بسعر فائدة منخفض ،وإقراض هذه الأموال أو استثمارها على المدى الطويل بمعدلات أعلى ، لذلك من الخطر على البنوك عدم تطابق سعر الفائدة على الإقراض. ومن أهم النسب لقياس السيولة الموجودات السائلة الى اجمالي الموجودات).

3-9-5-1. الموجودات السائلة الى اجمالي الموجودات

الأصول السائلة هي تلك الأصول المتاحة بسهولة للمنشأة لتلبية الطلب على النقد(IMF,2019: 58).عبر هذه النسبة عن وضع السيولة الإجمالي للبنك. تشمل الأصول السائلة النقد المتوفر والأموال عند الطلب والإشعار القصير والتوازن مع بنك الاحتياطي والتوازن مع المؤسسات المالية والبنوك الأخرى (, Aspal & Dhawan 2016: 13). يؤثر مستوى السيولة على قدرة النظام المصرفي على تحمل صدمات التمويل الفريدة بالإضافة إلى المزيد من اضطرابات السوق العالمية. يجري حساب FSI هذا باستخدام مقياس الأصول السائلة كبسط وإجمالي الأصول كمقام (IMF,2019: 92).

3-9-5-2. نسبة النقدية الى اجمالي الاصول

يشير(الشمري,439:2014) الى هذا المؤشر بأنه يقيس نسبة الاصول السائلة الى إجمالي الاصول في المصرف التجاري إذ إنَّ زيادة هذه النسبة بمعنى توفر أرصدة نقدية من دون تشغيل لدى المصرف مما يخفض العائد النهائي المتوقع, وان نقص النسبة عن معدلاتها النمطية أي مواجهة المصرف التجاري لأخطار عدة مثل خطر السحب وخطر التمويل.

3-9-6 . درجة الحساسية لمخاطر السوق

إنَّ لتشارك المصارف بشكل متزايد في عمليات متنوعة مثل الإقراض والاقتراض ، والمعاملات في النقد الأجنبي ، وبيع الأصول المرهونة للأوراق المالية وما شابه ذلك. فإنها تخضع لمخاطر السوق مثل مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر أسعار الصرف الأجنبي ومخاطر أسعار الأصول المالية والسلع. وتعدُّ سلامة الوسيط المالي الأكثر حساسية لمخاطر السوق أكثر خطورة من تلك الأقل حساسية. تعدُّ مخاطر الصرف الأجنبي ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر أسعار الأسهم ومخاطر أسعار السلع من مؤشرات الحساسية لمخاطر السوق (Baral,2005:45). ولتقييم الحساسية نشير الى أهم نسبة:

- **مخاطرة سعر الفائدة وتقاس بالموجودات الحساسة لسعر الفائدة الى المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة:**

هو المؤشر الذي يدل على قدرة المصارف المعاصرة على تقليل الآثار السلبية لتغيرات أسعار الفائدة, وهو نسبة (الموجودات الحساسة لسعر الفائدة / المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة). تتضمن حقوق الملكية المكاسب المحتجزة المستمدة من بيانات الدخل المتوقعة حساسية سعر الفائدة للأصول والالتزامات الجديدة والقائمة الأصول والخصوم الحساسة للاهتمامات هي تلك التي يجري إعادة تعيين معدلها خلال كل فترة فرعية ، تستخدم توقعات العالم الحقيقي عادةً فترات شهرية تصل إلى سنة أو سنتين ، و أقل تواترا بعد ذلك (Bessis ,2010 :211).

4 . الجانب التطبيقي للبحث

ولقياس وتقويم السلامة المالية للمصارف بإجراء هذا التحليل بهدف ابراز الدور الفاعل للسياسات والاجراءات الاستراتيجية المتبعة عن طريق تطبيق المعايير الدولية للمؤشرات المالية يجري تحليل المصارف العراقية و المقارنة فيما بينها لمعرفة أوجه التشابه والاختلاف في الاستراتيجيات مما يسهم في تطوير آلية السلامة المالية

4-1 : تحليل مؤشرات السلامة المالية للمصارف التجارية العراقية عينة الدراسة :-

لتقويم السلامة المالية للمصارف العراقية المتمثلة ب (مصرف بغداد – مصرف الشرق الاوسط للاستثمار – مصرف الاستثمار العراقي – مصرف الاهلي العراقي– مصرف الائتمان العراقي –مصرف سومر التجاري –

مصرف الخليج التجاري – الموصل للتنمية والاستثمار – مصرف التجاري العراقي– مصرف المتحد للاستثمار) عن طريق الاعتماد على تحليل ومقارنة النسب المالية ومناقشتها.

– تحليل ومناقشة نتائج المصارف العراقية للنسب المالية عينة الدراسة وكما مبين في الجدول (2) الآتي:

جدول رقم (2) النسب المالية للمصارف التجارية العراقية عينة الدراسة

المؤشرات المالية / السنة	كفاية رأس المال	مخصص خسائر القروض	نسبة المصاريف من غير الفوائد	القروض والتسليفات الى الودائع	ROA	ROE	ROD	هامش صافي الدخل	مخاطر سعر الفائدة	النسبة النقدية	نسبة الموجودات السائلة
2005	67.99%	10.65%	36.79%	29.07%	5.62%	21.30%	11.90%	74.64%	3.288	50.34%	184.21%
2006	63.65%	34.83%	46.41%	24.80%	2.85%	12.47%	5.65%	40.78%	23.018	44.60%	212.16%
2007	84.94%	52.58%	32.36%	19.29%	3.59%	14.90%	6.50%	37.11%	8.932	52.73%	212.26%
2008	84.99%	101.69%	42.09%	13.66%	3.36%	15.21%	6.31%	39.86%	3.23	52.63%	150.63%
2009	72.72%	35.07%	35.54%	41.37%	2.53%	9.47%	6.69%	35.77%	2.575	48.88%	108.84%
2010	61.43%	240.84%	37.96%	49.95%	3.14%	10.21%	6.76%	36.79%	2.823	44.02%	85.07%
2011	70.88%	108.91%	35.33%	57.43%	3.03%	9.45%	7.04%	38.64%	2.21	43.59%	71.74%
2012	81.41%	45.23%	27.52%	73.59%	3.84%	10.85%	10.60%	43.22%	2.376	48.30%	85.64%
2013	84.39%	28.47%	26.64%	93.52%	3.52%	9.64%	10.56%	41.80%	2.373	49.58%	66.82%
2014	83.33%	21.63%	38.90%	125.32%	2.18%	5.48%	7.38%	33.45%	3.744	38.09%	58.14%
2015	97.88%	44.18%	47.29%	85.98%	1.41%	2.84%	4.70%	24.50%	4.513	45.39%	63.94%
2016	96.69%	12.64%	50.81%	105.08%	1.50%	3.20%	4.88%	28.33%	3.775	36.08%	62.92%
2017	93.23%	17.28%	52.04%	89.16%	1.00%	2.24%	2.95%	22.95%	6.282	39.07%	66.71%
2018	101.20%	27.58%	64.77%	88.53%	0.88%	1.62%	3.48%	24.78%	3.399	44.07%	63.69%
2019	107.70%	32.76%	73.62%	85.30%	0.68%	1.41%	2.12%	25.89%	2.38	42.81%	56.34%

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Excel للحاسبة الإلكترونية وفقاً للتقارير السنوية للمصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للسلسلة الزمنية من (2005–2019).

1– كفاية راس المال:

أظهرت نتائج التحليل المالي لنسبة كفاية راس المال باتخاذها مساراً تصاعدياً متذبذباً على مدار سنوات الدراسة المبحوثة , إذ سجلت أدنى نسبة في سنة (2010) وبواقع (61.43%) . وهذا يشير الى ارتفاع نسبة كفاية رأس المال في المصارف بشكل عام. فهو يتجاوز النسبة المحددة لمقررات لجنة بازل وباتجاه تصاعدي ليصل الى أعلى نسبة في سنة (2019) وبواقع (107.70%). وهذا يدل على عدم التزام المصارف بالنسبة المحددة ومحاولتها تجنب المخاطرة مما يؤثر على ادائها سلبياً . فضلاً عن كونها تتمتع بسيولة عالية تستطيع عن طريقها الوفاء بالالتزامات ومواجهة المخاطر(التشغيلية – الائتمانية – السوقية).

2 – مخصص خسائر القروض:

أظهرت نتائج التحليل المالي لمخصص خسائر القروض للمصارف عينة الدراسة قد باتخاذها مساراً ما بين ارتفاع وانخفاض لغاية 2019 , وقد سجل أدنى تعثر مالي في سنة (005 2) وبواقع (10.65%) . بينما حقق أعلى نسبة في سنة (2010) وبواقع (240.84%). ويعود ذلك الى انخفاض هامش الأمان على القروض الممنوحة, مع ارتفاع المخاطر الائتمانية مما يعرض المصارف لإشكالات عدة ويؤثر في مركزهم المالي واموال مودعيهم بنسبة عالية .

3– نسبة المصاريف من غير الفوائد:

أثبتت نتائج التحليل المالي لنسبة المصاريف من غير الفوائد على مدار سنوات الدراسة المبحوثة , بتسجيل أدنى نسبة في سنة (2013) وبواقع (26.64%) وتحقيق أعلى نسبة في سنة (2019) وبواقع (73.62%). وهذا يشير الى ان المصارف تبالغ في المصاريف التشغيلية في السنوات الاخيرة مما ينعكس سلباً على جودة الادارة, ومن ثم في ادائها.

4 – القروض والتسليفات الى الودائع :

أشارت نتائج التحليل المالي للقروض والتسليفات للمصارف عينة الدراسة بتسجيل ادنى نسبة في سنة (2008) وبواقع (13.66%) في حين حققت أعلى نسبة في سنة (2014) وبواقع (125.32%). وهذا يشير إلى عدم اعتماد المصارف على الودائع في منح القروض مما يجعلها أكثر عرضه لمخاطر الائتمان وعدم القدرة على جذب الودائع واستغلالها.

5 – معدل العائد على الموجودات :ROA

يظهر من الجدول (2) الخاص بتحليل النسب المالية لعينة الدراسة المبحوثة بتحقيق أعلى نسبة معدل العائد على الموجودات في سنة (2005) وبواقع (5.62%),ثم أخذت النسب بالارتفاع والانخفاض خلال المدة وباتجاه تنازلي واضح مما يشير الى انخفاض مستويات الربحية في القطاع خلال المدة المبحوثة ليصل الى أدنى النتائج سنة (2019) وبواقع (0.68%).

6– معدل العائد على حق الملكية: ROE

حققت نتائج التحليل المالي أعلى نسبة العائد على حق الملكية في سنة (2005) وبواقع (21.30%) ثم تراوحت النسبة ما بين وارتفاع وانخفاض ليصل الى أدنى النتائج سنة (2019) وبواقع (1.41%). يشير الارتفاع النسبي للزيادة الحاصلة في صافي الدخل الى ارتفاع حجم الايرادات المصرفية , والانخفاض النسبي في صافي الدخل الى تراجع حجم الايرادات المصرفية.

7– معدل العائد على الودائع: ROD

يظهر من الجدول (2) الخاص بتحليل النسب المالية لعينة الدراسة المبحوثة بتحقيق أعلى عائد للودائع في سنة (2011) وبواقع (11.90%) ثم تراوحت النسبة ما بين ارتفاع وانخفاض لتصل الى أدنى عائد (2019) وبواقع (2.12%) . ويعود الارتفاع النسبي نتيجةً للزيادة الحاصلة في صافي الدخل الى ارتفاع حجم الايرادات المصرفية , والانخفاض النسبي في صافي الدخل الى تراجع حجم الايرادات المصرفية.

8– هامش الفائدة الى اجمالي الدخل

يظهر من الجدول (2) الخاص بتحليل النسب المالية لعينة الدراسة المبحوثة بتحقيق أعلى نسبة هامش فائدة في سنة (2005) وبواقع (74.64%) , ثم اتخذت مساراً متذبذباً لتحقيق أدنى نسبة في (2017) وبواقع (22.95%) , إذ أخذت النسبة الربحية بالارتفاع وهذا نتيجةً للفائض المتحقق في صافي الدخل بنسبة أعلى من

, الزيادة في حجم الايرادات , في حين يشير الانخفاض في صافي الدخل الى تراجع حجم الايرادات المصرفية مما يؤدي الى انخفاض المستويات الربحية في القطاع المصرفي خلال السنوات المبحوثة .

9- مخاطر سعر الفائدة

أظهرت نتائج التحليل المالي بتحقيق أعلى معدل مخاطر سعر الفائدة في سنة (2006) وبواقع (23.018) في حين سجل أدنى نسبة في (2011) وبواقع(2.21). إذ يشير الارتفاع والانخفاض في سعر الفائدة الى التغيرات في اسعار الفائدة , فإذا كانت الموجودات الحساسة لسعر الفائدة اكبر من المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة فسيكون هناك فجوة موجبة مما يدل على بأن ارتفاع الفوائد سيجعل البنك يربح و انخفاضها سيجعل البنك يخسر, ولو كانت الموجودات الحساسة لسعر الفائدة أصغر من المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة فسيكون هناك فجوة سالبة مما يدل على بأن ارتفاع الفوائد سيجعل البنك يخسر و انخفاضها سيجعل البنك يربح.

10- نسبة النقدية :

يظهر من الجدول (2) الخاص بتحليل النسب المالية لعينة الدراسة المبحوثة بتحقيق أعلى نسبة نقدية في سنة (2007)وبواقع (52.73%) , وسجلت النتائج بتحقيق أدنى نسبة في سنة (2016) وبواقع (36.08%). وهذا يشير إلى احتفاظ جميع المصارف على نسبة كبيرة من الارصدة النقدية وعدم توظيف الوفرة الفائضة من قبل المصارف مما يؤثر سلباً ربحية وانشطة المصارف , إذ يشير الى انخفاض أنشطة المصارف وضعف عملياتها وارباحها , نتيجة لعدم الاستغلال الامثل للوفرة المالية الفائضة او توظيفها.

11- نسبة الموجودات السائلة

يظهر الجدول (2) تحقيق أعلى نسبة نقدية في سنة (2008) وبواقع (150.63%), في حين سجلت النتائج بتحقيق أدنى نسبة في سنة (2019) وبواقع (56.34%). وهذا يشير إلى احتفاظ جميع المصارف على نسبة كبيرة من السيولة نتيجةً لعدم توظيف الوفرة الفائضة من قبل المصارف عينة البحث مما ينعكس سلباً على الاداء المالي , إذ يشير الى انخفاض أنشطة المصارف وضعف عملياتها وارباحها , فضلاً عن الاثار السلبية .على مستوى الاقتصاد الكلي نتيجةً لعدم توظيف السيولة الفائضة في عمليات الاقراض والاستثمار.

جدول رقم (3) المتوسطات السنوية المؤشرات المالية للمصارف عينة الدراسة

المؤشرات المالية / أسم المصرف	كفاية رأس المال	مخصص خسائر القروض	نسبة المصاريف من غير الفوائد	القروض والتسليفات الى الودائع	ROA	ROE	ROD	هامش صافي الدخل	مخاطر سعر الفائدة	نسبة النقدية	نسبة الموجودات السائلة
مصرف بغداد	39.08%	15.13%	0.445	20.42%	1.94%	10.89%	2.89%	32.41%	0.81	52.42%	73.80%
مصرف التجاري العراقي	83.71%	333.88%	0.414	12.87%	2.22%	4.32%	6.75%	33.84%	0.66	33.13%	45.41%
مصرف الشرق الاوسط	52.78%	15.49%	0.413	27.93%	1.76%	11.10%	2.60%	25.33%	0.49	50.32%	324.98%
مصرف الاستثمار العراقي	113.35%	21.85%	0.391	59.75%	2.71%	7.91%	5.96%	30.14%	0.84	59.18%	50.09%
مصرف المتحد للاستثمار	79.37%	67.79%	0.614	233.10%	5.89%	16.88%	19.11%	74.63%	7.78	34.59%	40.38%
مصرف الاهلي العراقي	124.74%	12.11%	0.496	58.53%	2.06%	4.51%	5.42%	26.79%	26.79	57.63%	72.14%
مصرف الائتمان العراقي	77.74%	34.89%	0.377	4.30%	2.53%	10.32%	4.74%	45.14%	0.28	43.67%	271.68%
مصرف الخليج التجاري	53.76%	14.07%	0.397	46.44%	3.04%	11.10%	5.89%	33.67%	1.15	34.15%	70.19%
مصرف سومر التجاري	123.73%	18.10%	0.375	96.79%	1.32%	2.10%	6.25%	19.87%	3.06	42.44%	40.35%
مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	86.68%	9.57%	0.398	94.57%	2.61%	7.73%	5.42%	43.85%	8.08	45.92%	43.70%

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Excel للحاسبة الإلكترونية وفقاً للتقارير السنوية للمصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للسلسلة الزمنية من 2005-2019 .

أعلى ثلاث مصارف ..... أقل ثلاث مصارف.

المقارنة بين المصارف التجارية عينة الدراسة على أساس متوسطات النسب المالية

يجري المقارنة بين المصارف عينة الدراسة المبحوثة على أساس تحليل متوسطات النسب المالية للمصارف عينة الدراسة كما في الجدول رقم (3) .

1- كفاية رأس المال:

يشير الجدول رقم (3) الى التحليل المالي لمؤشرات المصارف عينة الدراسة , إذ حقق كلاً من (**مصرف الأهلي – سومر التجاري – الاستثمار العراقي**) معدلات مرتفعة قياساً بالمصارف الاخرى لاعتمادهم على الموجودات من (الاستثمارات المالية – الائتمان النقدي) عند تمويل حقوق مساهميهم ومودعيهم قياساً بالمصارف الأخرى. في حين سجل كلاً من مصرف(**بغداد – الشرق الاوسط – الخليج التجاري**) إلاّ إنها ضمن الحد الادنى المقرر لد البنك المركزي العراقي, مما يشير إلى تمتع المصارف بسيولة كافية تمكن المصارف من تطوير أنشطتها التجارية , والوفاء بالالتزامات لأصحاب المصالح من المساهمين والمودعين كافة .

2- مخصص خسائر القروض :

يظهر من الجدول (3) متوسطات النسب المالية , إذ حقق كلاً من (**مصرف التجاري العراقي- المتحد للاستثمار – الائتمان العراقي**) أعلى معدلات التعثر المالي, . ويعود ذلك الى انخفاض هامش الأمان على القروض الممنوحة مع ارتفاع المخاطر الائتمانية مما يؤثر في المركز المالي للمصارف فضلاً عن اموال مودعيهم. في حين سجل أدنى تعثر مالي في كلاً من (**مصرف بغداد – الاهلي – الموصل)** وهذا يدل على كفاءة المصرف وقوته في استرداد امواله من المقترضين وتوظيفها بشكل أمثل في نشاطه الائتماني .

3-المصاريف من غير الفوائد:

يظهر من الجدول رقم (3)المتوسطات المالية للمصارف عينة الدراسة بتحقيق كلاً من (**مصرف بغداد – المتحد – الاهلي)** معدلات مرتفعة في المصاريف من غير الفوائد نتيجة لتوسع في الانشطة المصرفية, وهو مؤشر ايجابي يشير الى كفاءة الادارة المصرفية , في حين سجل كلاً من (**مصرف الاستثمار – الائتمان – سومر التجاري)**أدنى نسبة مصاريف من غير الفوائد وهذا يشير الى سلبية كفاءة الادارة لعدم تطوير وانجاز المهام المصرفية.

4-القروض والتسليفات الى الودائع:

حققت نسبة القروض والتسليفات الى الودائع معدلات مرتفعة في كلاً من (**مصرف المتحد – سومر – الموصل**) وهذا يشير الى ان هذه المصارف تسلط عملية تمويل ومنح القروض للمساهمين والمودعين على الودائع بنسبة اكبر من المصارف الاخرى. في حين سجل كلاً من **(مصرف الائتمان – التجاري العراقي – بغداد)** وهذا يشير الى أن هذه المصارف لم تتجاوز نسبة (30%) المقررة بالاعتماد على الودائع في منح القروض وتؤكد هذه المصارف على تمتع المركز المالي بأمان عن طريق الحفاظ على أموال مودعيهم.

5- معدل العائد على الموجودات (ROA):

يظهر من الجدول رقم (3) لتحليل متوسطات النسب المالية بتحقيق كلاً من (**مصرف المتحد – الاستثمار- الخليج**) أعلى المعدلات في معدل العائد على الموجودات (ROA) نتيجةً للزيادة النسبية الحاصلة في الاستثمارات المالية أدت الى الزيادة المتحققة في صافي الدخل . في حين سجل ثلاث مصارف أدنى معدل للعائد على الموجودات (**مصرف سومر التجاري – الشرق الاوسط – بغداد**) ويعود الانخفاض في صافي الدخل نتيجةً للانخفاض الحاصل في الايرادات المصرفية.

6- معدل العائد على حق الملكية (ROE):

حقق معدل العائد على حق الملكية نسبة مرتفعة في كلاً من(**مصرف المتحد – الخليج التجاري –الشرق الاوسط**) وذلك يعود الى ارتفاع الايرادات المصرفية وانخفاض حجم الانفاق التشغيلي , في حين سجل ثلاث مصارف أدنى معدل للعائد على حق الملكية وهي (**مصرف سومر التجاري – التجاري العراقي – الاهلي العراقي**) وهذا يعود الى الانخفاض النسبي في صافي الدخل بسبب تراجع النمو في هذه المصارف قياساً بالمصارف الاخرى عينة الدراسة المبحوثة.

7- معدل العائد على الودائع :

يظهر من الجدول رقم (3) لتحليل متوسطات النسب المالية بتحقيق كلاً من (**مصرف المتحد – التجاري العراقي – سومر التجاري**) معدلات مرتفعة, ويعزى هذا الارتفاع بسبب الزيادة النسبية الحاصلة في صافي الدخل أعلى من الزيادة النسبية الحاصلة في اجمالي الودائع. في حين سجل كلاً من (**مصرف بغداد – الشرق الاوسط – الائتمان**) ويعود ذلك الى الزيادة النسبية في صافي الدخل أقل من الزيادة النسبية في اجمالي الودائع.

8- هامش صافي الدخل:

حققت نسبة هامش الفائدة معدلات مرتفعة في كلاً من (**مصرف المتحد – الائتمان – الموصل**) ويعود ذلك لزيادة الايرادات المصرفية وانخفاض مصروفاته مما أنعكس بشكل ايجابي صافي الدخل , مشيراً الى كفاءة الادارة المصرفية وقوة المركز المالي على تغطية الالتزامات المصرفية قياساً بالمصارف الاخرى عينة الدراسة المبحوثة. في حين سجل أدنى نسبة هامش صافي الدخل كلاً من (**مصرف سومر التجاري – الشرق الاوسط – الاهلي العراقي)** ويعود ذلك الى انخفاض صافي الدخل نتيجةً لتراجع الايرادات المصرفية.

9 - مخاطر سعر الفائدة :

يظهر من الجدول رقم (3) لتحليل متوسطات النسب المالية بتحقيق كلاً من (**مصرف الاهلي – الموصل – المتحد**) أعلى المعدلات إذ يشير ارتفاع أسعار الفائدة بتخصيص معظم أموال المصارف باقتناء موجودات تتأثر بتقلبات اسعار الفائدة بمعنى(حساسة للتغير في اسعار الفائدة) مثل القروض بأسعار فائدة عائمة . في حين سجل كلاً من (**مصرف التجاري العراقي – الشرق الاوسط – الائتمان)** ويعود ذلك الانخفاض الى أن هذه المصارف تخصص معظم الأموال لاقتناء الموجودات التي لا تتأثر كثيرا بتقلبات أسعار الفائدة مثل القروض ثابتة الفائدة وكذلك بالنسبة للموجودات التي ترتفع قيمتها مع انخفاض أسعار الفائدة. إذ إنَّ الانخفاض المتوقع في سعر الفائدة يؤدي الى انخفاض كلفة الأموال مما يؤدي إلى ارتفاع العائد

10- نسبة النقدية:

يظهر من الجدول رقم (3) لتحليل متوسطات النسب المالية بتحقيق كلاً من (**مصرف بغداد – الاستثمار – الاهلي**) معدلات مرتفعة مما يشير الى قدرة هذه المصارف على تسديد التزاماتها قياساً بالمصارف التجارية الاخرى عينة الدراسة المبحوثة . في حين سجل كلاً من (**مصرف التجاري العراقي – المتحد – الخليج التجاري**) مما يشير الى عدم قدرة المصارف على سداد التزاماتها المالية والناتج عنها مشاكل السيولة وهذا ما يؤثر سلبا على الامان المصرفي نتيجةً لارتفاع المخاطر قياساً بالمصارف الأخرى.

11- نسبة الموجودات السائلة :

حققت نسبة الموجودات السائلة معدلات مرتفعة في كلاً من (**الشرق الاوسط – الخليج – بغداد**) وهذا يشير إلى قدرة المصارف في اتباع سياسة تقوية نسبة السيولة وجعلها في المستوى الاول من بين النسب لتغطية الالتزامات المصرفية ومواجهة الحالات الطارئة, والجدول رقم (3) يبين جميع المصارف تتمتع بدرجة عالية من السيولة لمواجهة الحالات الطارئة , فضلاً عن قدرتها في تغطية الالتزامات المصرفية. في حين سجل كلاً من (**مصرف سومر التجاري – الموصل**

– **المتحد**) وهذه المصارف لديها القدرة الكافية لتغطية التزاماتها المصرفية, إذ بلغت النسبة المقررة من قبل البنك المركزي والبالغة(0.30) كحد أدنى للسيولة فهذا يشير الى امتلاك جميع المصارف للسيولة الكافية لسد المتطلبات اللازمة وبنسب مختلفة .

الفرضية الرئيسة (لا توجد فروق جوهرية بين المصارف عينة الدراسة في تقويم السلامة المالية)

يبين الجدول (4) الاتي اختبار التباين لمؤشرات السلامة المالية للمصارف عينة الدراسة إذا نلاحظ عن طريق الجدول الاتي هناك تباين بين مؤشرات السلامة المالية لان قيمة **(P–Value)** اقل من مستوى المعنوية البالغ (0.05). وقيمة المحتسبة **F** أكبر من قيمة الجدولية F وبذلك تستدل الدراسة من التحليل آنفة الذكر رفض فرضية العدم **(H0)** بمعنى يوجد تباين (فروق جوهرية) بين مؤشرات السلامة المالية.

الجدول رقم (4) تحليل التباين للمصارف عينة الدراسة

تحليل التباين						
Source of Variation	SS	Df	MS	F	P-value	F crit
Between Groups	197.8103	10	19.78103	3.103995	0.001769	1.927679
Within Groups	630.9038	99	6.372765			
Total	828.7141	109				

5 . الاستنتاجات والتوصيات

5–1.الاستنتاجات توصي الدراسة بأهم الاستنتاجات : –

5–1–1. أظهرت نتائج التحليل المالي بأن هناك انخفاض متزايد خلال مدة الدراسة في النسب الربحية مما يشير الى ضعف اداء المصارف اعتمادا على هذه النسبة وهذا قد يقود الى انخفاض القيم السوقية لهذه المصارف مما يؤثر سلباً على نشاطها العام .

5–1–2 . أظهرت نتائج التحليل المالي الخاصة بنسبة الموجودات السائلة بأن المصارف عينة الدراسة تجاوزت الحد الادنى للسيولة بنسب متباينة وهذا التباين يعود الى سياسة المصرف في ادارة رأس المال فالمصارف التي تمتلك سيولة منخفضة فهي تتبع سياسة مجازفة , والمصارف تتمتع بسيولة عالية تتبع سياسة متحفظة .

5–1–3. تتأثر المصارف بالمخاطر الناتجة من التقلبات في سعر الفائدة وما ينتج عنها من ربح أو خسارة نتيجة لهذه التغيرات, او المخاطر التي تواجهها المصارف بسبب عدم وجود تطابق بين الموجودات والمطلوبات بسبب السيولة .

5–1–4.أظهرت النتائج الاحصائية بوجود تباين بين المصارف في مستوى مؤشرات الأداء ولجميع المؤشرات.

5–1–5. إنَّ العمل على تطبيق نظام (CAMELS) بالمصارف كافة يساعد على تحديد نقاط القوة والضعف في اداء المصارف بالشكل الذي يعزز من قدرات السلطة الرقابية.

5-2. التوصيات : على ضوء الاستنتاجات نوصي بالاتي:

5-2-1. الاهتمام بتحسين الاداء من اكتشاف وتحليل أسباب الربحية في المصارف عينة الدراسة , والعمل على تطوير ادوات المصرف وسياساته السعرية وغير السعرية من أجل زيادة ايراداته ومن ثم ارتفاع مؤشرات الربحية .

5-2-2. ضرورة مراقبة مخاطر سعر الفائدة وذلك عن طريق استخدام برامج ونتائج معدة مسبقاً لتحديد وقياس الخطر الناشئ عن تقلبات سعر الفائدة .

5-2-3. ضرورة العمل على تطبيق أنموذج (CAMELS) لتحليل وتقويم السلامة المالية للمصارف, وصولاً الى الاداء المصرفي الامثل في المؤسسات المالية .

5-2-4. ضرورة تبني المصارف العراقية أساليب حديثة لمواجهة المحددات والمخاطر التي تتعرض لها المصارف الناتجة عن المؤثرات الداخلية للمصرف أو الصدمات الصادرة من الاوضاع الخارجية (اقتصادياً – سياسياً وأمنياً – صحياً) وتطوير القدرة المالية على استيعاب الخسائر وما يترتب على ذلك التأثير في السلامة المصرفية.

قائمة المصادر

اولاً: المصادر العربية

أ- الكتب العربية

1- الشمري ، صادق راشد ادارة العمليات المصرفية ، مطبعة الكتاب ، بغداد , 2014.

2- الحسيني, فلاح, والدوري, مؤيد , إدارة البنوك – مدخل كمي واستراتيجي معاصر, دار وائل للنشر, الأردن, عمان, 2000م.

3 – شقري نوري موسى وآخرون، إدارة المخاطر، دار المسيرة، الأردن، 2012.

4- فهد , حمود مزنان , اثر السياسية الاقتصادية في اداء المصارف التجارية, عمان , دار صفاء , 2009.

ب- الصحف والمجلات والدوريات العربية

- صليحة وعلي , عماري ,ثابت, لتقييم المالي للبنوك باستخدام مؤشرات نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS – دراسة حالة بنك الخليج الجزائر- , مجلة العلوم الانسانية لجامعة أم البواقي, 5 (2) , 2018.

المصادر الأجنبية

A: -Books

1. Atkins, D, Drennan L. & Bates, I. (2006).'' **Reputational Risk: A Question of Trust**'', Publisher : Global Professional Publishing.

2. Berk, Jonathan and Peter DeMarzo, (2017).'' **Corporate Finance'',** (Fourth Edition), Pearson, New York, NY.

3. Bessis, J. (2010).'' **Risk management in banking**'' ,(3rd ed.). London, UK: John Wiley & Sons.

4. Deutsche Bundes bank, (2006**). ''Financial soundness indicators - Financial stability Review**'' , Frankfurt am Main, Germany Postfach Frankfurt am Main, Germany Frankfort.

5. Gitman,Lawrence J. , (2009**)." Principles of Managerial Finance"**, 12th Ed Person.

6. Hery.(2018).'' **Analisa Laporan Keuangan (Adipramono** ''(ed.)). PT .Grasindo.

7. International monetary fund,(2006) . **''Financial Soundness Indicators ''** Compilation Guide, Services Washington.

8. Lashor, William R .(2008). **" Financial Management Apractical Approach"** South-Western College Pub; 5th Ed.

9. Mishkin , Frederic s-& Eakins, stanley G,(2000). **''Financial Markets and institutions''** , Addison Wesley Longman Inc.3rd.ed. u.s.A.

10. Rose ,Peter S.&Hudgins, Sylvia C,(2008).'' **Bank Management & Financial Services''**,7 ed Mc Graw-Hill,USA.

11. Rudolf Duttweiler, (2009). **''Managing Liquidity in Banks: A Top down Approach''**. .John Wiley and Sons

B:- Journals & Periodicals

1. A.A Kanwar ,(2005). " **Risk Management For Banks** ", College of Management Sciences, PAF-Karachi Institute of Economics and Technology, Vol. 1 No. 1.

2. Abdul Razzak Al- Chahadah ,and Mohammed Zakaria Soda,(2015). "**The Financial Indicators and their Role in Judging the Efficiency of Commercial Banks Performance in Jordan: A Case Study of the Arab Bank Situation'',** European Journal of Business and Management Vol.7, No.33.

3. Al-Harbi, Ahmad, (2019)." **The Determinants of Rate of Return Deposits in Islamic Banks''**, Journal of Finance and Islamic Banking Vol. 2 No. 2.

4. Alpera. Deger, Anbarb. Adem , (2011). **'' Bank Specific and Macroeconomic Determinants of Commercial Bank Profitability: Empirical Evidence from Turkey ''** , Business and Economics Research Journal, Volume 2 . Number 2.

5. Angela Roman& Alina Camelia Sargu ,(2013). " **Analysing the Financial Soundness of the Commercial Banks in Romania : An Approach Based on the Camels Framework''**, International Economic Conference Post Crisis Economy : Challenges and Opportunities, Procedia Economics and Finance 6.

6. Aspal , Parvesh Kumar , and Dhawan , Sanjeev , (2016) " **Camels Rating Model For Evaluating Financial Performance of Banking Sector: A Theoretical Perspective**" , International Journal of System Modeling and Simulation Vol. 1.

7. Bahrini, Raef, (2011)." **Empirical Analysis of Non-perfuming Orming Loans in** Journal of Business Studies Quarterly, Vol. 3, No. 1.

8. Baral. Keshar J. (2005) **.'' Health Check-up of Commercial Banks in the Framework of CAMEL: A Case Study of Joint Venture Banks in Nepal,''** The Journal of Nepalese Business Studies, Vol. II No. 1.

9. Campbell, A. (2007). **Banking solvency and the problem of nonperforming loans.** Journal of Banking Regulation, 9(1).

10. Čih ák, M. (2007). **"Systemic loss: a measure of financial stability"**, Czech Journal of Economics and Finance, Vol. 57 Nos 1-2.

11. Daly ,Kevin ,Akter ,Selim, (2009)."**Indicators Of Financial Soundness Can They Forewarn Us Of Impending Crisis?**" International Review of Business Research Papers ,Vol.5 N0. 2 .

12. Durrah, Omar & Abdul Aziz, Abdul Rahman & Jamil, Syed Ahsan,(2016)**''Ghafeer Exploring the Relationship between Liquidity Ratios andIndicators of Financial Performance- an Analytical Study on FoodIndustrial Companies Listed in Amman Bu rsa",** International Journal of Economics and Financial Issues, 6(2).

13. El-Ansary, Osama A.& Hafez, Hassan M. (2015). "**Determinants of Capital Adequacy Ratio: An Empirical Study on Egyptian Banks**", Corporate Ownership & Control / Vol. 13, Issue 1.

14. Emblemsvåg, J. & Kjølstad, L. E. (2002), **"Strategic risk analysis – a field version"**, Management Decision, Vol. 40.

15. Ghasempour, Shiva & Salami, Mohamadjavad ,(2016). **''Ranking Iranian Private Banks Based on the CAMELS Model Using the AHP Hybrid Approach and TOPSIS''**, International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Science 6 (4).

16. Hadriche, M.,(2015) .**'' Banks performance determinants: Comparative analysis between Conventional and Islamic banks from GCC countries'',** International Journal of Economics and Finance, 7(9).

17. Kattel, Indra Kumar , (2014) . **'' Evaluating the Financial Solvency of Selected Commercial Banks of Nepal: An Application of Bankometer"** , J0urnal of Advanced Academic Research (JAAR), Vol. I No.1 .

18. King Peter. and Tarbert . Heath, (2011).**'' Basel III: An Overview,''** Banking & Financial Services Policy Report Volume 30 . Number 5.

19. Laksito, H., & Sutapa. (2010**).'' Memprediksi Kesehatan Bank dengan Rasio CAMELS pada Bank Perkreditan Rakyat''**, Jurnal Keuangan Dan Perbankan, 14(1).

20. Molyneux, P., and Thornton, J., (1992). **'' determinants of European Bank profitability: A note''** ,Journal of Banking and Finance, 16. International Monetary Fund, Washington, DC, USA .

21. Nassreddine, &Fatma and Anis(2013). **'' Determinants of Banks Performance: Viewing Test by Cognitive Mapping Technique A Case of Biat,''** International Review of Management and Business Research Vol.(1).

22. Nikhat, Fatima, Capital Adequacy, (2014).'' **A Financial Soundness Indicator for Banks Global Journal of Finance and Management,''** Global Journal of Finance and Management Volume 6, Number 8.

23. Nguyen. Khanh Ngoc, (2019) .'' **Revenue Diversi_cation, Risk and Bank Performance of Vietnamese Commercial Banks,"** Journal of Risk and Financial Management, MDPI, Open Access Journal, vol. 12(3).

24. Ouma. Moses O. & Kirori .Gabriel N, (2019) .'' **Evaluating the Financial Soundness of Small and Medium-Sized Commercial Banks in Kenya: An Application of the Bankometer Model.''** International Journal of Economics and Finance; Vol. 11, No. 6.

25. Ozili, Peterson K.& Outa, Erick,(2017).'' **Bank Loan Loss Provisions Research: A Review, Borsa Istanbul Review''**, vol.17, issue3.

26. Ramji Gautam, (2018). '' **Determinants of Financial Performance: an Evidence From Nepalese Commercial Banks**'', Amity Journal of Strategic Management ,_Vol-1.

27. Raghavan, R. S. (2003).''**Risk management in banks**", Chartered Accountant-new Delhi, Volume 51, Issue 8.

28. Sangmi, MD and Nazir, T.,(2010). ''**Analyzing financial performance of commercial banks in India: Application of CAMEL model''**, Pakistan Journal of Commerce and Social Science, vol. 4, no. 1.

29. Sjahrifa, Cut& Daryanto, wi wiek Mardawiyah & Ananggadipa, Vanya Kanyaka,(2018).'' **Measuring the Financial Performance of Indonesian Banking Industry Using Risk-Based Bank Rating''** International Journal of Business Studies Vol. 2, No. 1.

30. Supriadi. Taufiq, Enyke Sjam. Juska Meidy, (2021). " **Effect of on Performing Loans (NPL), Loan to Deposit Ratio (LDR) and Operational Income Operating Costs (BOPO) on Return on Equity (ROE) PT. XDS Tbk Period 2011-2019,''** Jurnal Mantik, Vol. 4, No. 4

31. Yameen. ISmail Younes& Ali. Mohammad Sami,(2016). '' **Evaluating the Financial Soundness of the Jordanian Commercial Banks by Applying BankoMeter's Model,''** Research Journal of Finance and Accounting Vol.7, No.2.

C:- Thesis's & Studies

1. Adarkwa, R. ,(2011) **."Risk Management and Bank Performance. A Case Study Of First Atlantic Merchant Bank Ghana Limited (Fambl)",** Thesis Nkrumah University Of Science And Technology.

2. Kruchynenko, Ihor.(2011) .'' **Financial Risk and Models of its Measurement''**, Thesis Charles University.

3.Pukhov, V.(2013)." Formation of Financial Stability Management System of Commercial Banks," Ph.D. thesis, State Management University, Moscow.

D:- Internet (Web Links)

1. Baba N. Yaaba & Idris Adamu,(2015). **'' Financial Soundness Indicators: The Case of Nigeria** , https://d1wqtxts1xzle7.

2.Wirnkar A.D. and Tanko M.(2008). **'' CAMELs and Banks Performance Evaluation: The Way Forward''**, SSRN Electronic Journal. https://www.researchgate.net/publication/259672386.

3. Wahyuni, Sri Fitri, (2018).**'' Influence of Capital Adequacy Ratio, Operational Efficiency Ratio and Loan to Deposit Ratio Toward Retun on Asset (ROA) at General Bank National Private Listed on Indonesia Stock Exchange Period 2010-2014''**. https://researchgate .net/publication .

E:- Researche

1. Agresti. Anna Maria, Patrizia Baudino and Paolo Poloni, (2008). **''analysis of the banking sector a comparison of the two approaches,''** European Central Bank, Germany. https://www.research gate.net/publication/23525624.

2. Gotcu .Cezar Augustin Vasile, (2009). **'' Banking activity Management by The risk assessment and measurement''** , Studies and Scientific Researches - Economic Edition, no.14. https://www.research gate.net/publication/23525624.

3. Lutfi Lutfi, Kristijadi Emanuel and Silvya Mellyza , (2020). " **Simultaneous adjustment of bank capital and risk: Evidence from the Indonesian commercial banks''** , Accounting 6, aDepartment of Management, STIE Perbanas Surabaya, Indonesia, homepage: www.GrowingScience.com/ac/ac.html .

4. Rubi Ahmad · M. Ariff · Michael J. Skully, (2009). **''The Determinants of Bank Capital Ratios in a Developing Economy''**, Asia-Pacific Finan Markets CARF Working Paper CARF-F-147.

5.Shin-ichi Fukuda, Munehisa Kasuya, Jouchi Nakajima.(2005)." Bank Health and Investment :An Analysis of Unlisted Companies in Japan ",Bank of Japan Working Paper Series. the Bank of Japan (Research and Statistics Department) and the Institute of Statistical Research Conference at Hangzhou,China.

6. Srinivas Talluri , (2000).**'' Data Envelopment Analysis: Models and Extensions'',** research gate.net talluri@alpha.fdu. publication at: .https://www.researchgate.net/publication/253325863

7. Van Roy. Patrick,(2005)." **The impact of the 1988 Basel Accord on banks' capital ratios and credit risk-taking: an international study,''** European Centre for Advanced Research in Economics and Statistics (ECARES) University Liber de, Bruxelles, Belgium.

8. Wolff .Christian C P, Vermaelen Theo and Wagner Sara, (2021). **'' Which Factors Play a Role in Coco Issuance? Evidence from European Banks''** Centre for Economic Policy

Research. CEPR Discussion Paper No. DP15750, Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=3783976.

F:- Report

1. Evans Owen., Leone. Alfredo M., Gill. Mahinder, and Hilbers .Paul. (2000). "M**acroprudential Indicators of Financial System Soundness."** Occasional Paper 192. Washington DC: International Monetary Fund.

2.Flannery ,Mark J,(2007) .**'' supervising Bank safety and Soundness :Some open Issues ''**, federal Reserve Bank of Atlanta , first and second quarters. https://scholar.google.com.

3. Herrero Alicia García, Sergio Gavilá and Daniel Santabárbara, (2009**).'' What Explains The Low Profit Ability OF Chinesen Banks**", Working Paper Series to Publish Original Research in Economics and Finance, Unidad de Publicaciones, Banco de España.

4.InternatIonal MonetarY FunD annual report (2010). **''Supporting a Balanced Global Recovery''**. www.imf.org**.**

5.International monetary fund, (2019). **''Financial soundness indicators''** compilation [Washington, DC] : | Revision of the 2006 FSI Guide.

6.Trujillo -Ponco, A. (2012). **''What determines The Profitability of Banks? Evidence from Spain''**. Article first published online. https://doi.org/10